ملخص وقائع المؤتمر الدولي حول
"مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"
(الجمهورية اللبنانية: 20-21 مارس 2006)

عرض: علي عبد القادر علي

ملخص وقائع المؤتمر الدولي حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"

(الجمهورية اللبنانية: 20-21 مارس 2006)

عرض: علي عبد القادر علي

مقدمـــة

عقد المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بدعم من البنك الإسلامي للتنمية، مؤتمره الدولي حول "مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية" خلال الفترة 20-21 مارس 2006 في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية.

وقد عقد المؤتمر تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني، الأستاذ/ فؤاد السنيورة، وافتُتحت أعماله بكلمة من ممـثله معالـي وزيـر المالية الدكتور/ جهاد أزعور، الذي أشاد في بداية كلمته بأهمية موضوع المؤتمر باستعراض تجارب السياسات الاقتصادية واستكشاف الاتجاهات الجديدة لصياغة سياسات تنموية تتوافق مع محتوى الأهداف الإنمائية للألفية،خاصةً فـي ظل ما يحيط بالمنطقة العربية من تحولات إقتصادية وإجتماعية وما تمر به من متغيرات في مجالات النمو والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وما يواجه الدول العربية من تحديات مثل الاستقرار السياسي والأمني، والنمو السكاني وتحديات خلق فـرص العمل، والتحول السريع في هيكلية المجتمعات العربية، والانخراط في الاقتصاد العالمي وتحدياته. وقد أشار الدكتور/ أزعـور إلى أهمية إدارة عملية التنمية فتحدث عن دور المؤسسات ودور المجتمع المدني المتزايد في إدارة عملية التنمية وعن الـتحول الجـذري فـي سياسات التنمية في الجمهورية اللبنانية ومدى سعي لبنان لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التنموية.

نـوه مديـر عام المعهد الدكتور/ عيسى الغزالي في كلمته لافتتاح المؤتمر إلى أن اختيار موضوع المؤتمر يعود إلى ملاحظـة أنـه خـلال الفترة منذ عام 1980 وحتى وقت قريب هيمنت "برامج التكيف الهيكلي" على عملية صياغة السياسات التـنموية في الدول النامية، وهي مقاربة أخذت تُعرف بسياسات "وفاق واشنطن" . تحت هذه المقاربة، يعرف البلد الذي يتوفر على سياسات غير جيدة" بأنه ذلك الذي لديه معدلات مرتفعة للتضخم، واختلالات مالية كبيرة، ونظام تجاري منغلق". والتعريف الأكـثر شمولاً للسياسات الجيدة هو الذي يأخذ في الاعتبار مختلف مكونات "وفاق واشنطن" التي تشتمل على سياسات لضمان الاسـتقرار الاقتصادي الكلي؛ وسياسات التوجه نحو السوق على المستوى الجزئي؛ وسياسات للانخراط في النظام الاقتصادي العالمي، خصوصاً في جانب التجارة الخارجية ؛ ودور إيجابي للدولة في ما يتعلق بتأسيس، ومراقبة، وتطوير الإطار المؤسسي للاقتصاد، وتوفير السلع العامة بما في ذلك الإنفاق الاجتماعي، وتطبيق سياسات الاستقرار الاقتصادي.

وأضـاف مدير عام المعهد أنه على الرغم من أنه قد تم التعبير عن عدم الرضى بالمحتوى التنموي لسياسات "وفاق واشنطن" منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، إلا أنه لم تتخذ خطوات عملية لإعادة توجيه السياسات التي ابتدعتها المؤسسات المالـية الدولـية لتكون حساسة لمتطلبات التنمية في الدول النامية إلا بعد عام 1995. فعلى سبيل المثال، ظهرت مبادرة رئيس البـنك الدولي السابق ، السيد جيمس ولفنسون، التي طالبت بأن تطور الدول النامية أطراً شاملة للتنمية في سبتمبر 1999 وهو نفس العام الذي اتفق فيه مجلسا المديرين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أن تُـقدم معونتهما الميسرة بناء على وثائق لاستراتيجيات وطنية للإقلال من الفقر. وبحلول سبتمبر 2000، وفي إطار قمة الألفية التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة، أصبح الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري للتنمية الذي يحظى بقبول دولي واسع.

مهمـا يكن من أمر، فقد تأسست الحاجة إلى إعادة النظر في صياغة سياسات التنمية على المقترح القائل بأن ما سمي ببرامج "الإصلاح التي سادت في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي قد ترتب عليها نتائج مخيبة للآمال، خصوصاً في ما يتعلق

بالأداء في مجال النمو الاقتصادي"، وأن "معظم الدول التي سجلت نجاحات في مجال النمو لم تتبع السياسات التي كانت توصي بها المؤسسات الدولية ".

كما أشار د. الغزالي إلى أن الهدف الرئيسي للمؤتمر تمثل في توفير منبر دولي لاستعراض تجارب صياغة السياسات الاقتصـادية علـى هـدي توافق واشنطن، واستكشاف الاتجاهات الجديدة لصياغة سياسات تنموية تتوافق مع محتوى الأهداف الإنمائـية للألفـية، والـتعرف علـى آخر المستجدات النظرية والتطورات المنهجية والنتائج التطبيقية في مجال صياغة تلك السياسات، وبناء علاقات مهنية وتبادل الخبرات بين صناع القرار التنموي والخبراء ومختلف المهتمين بهذا الموضوع.

هذا، وقد تم تقديم إثنتي عشر ورقة علمية أُعدت بواسطة باحثين من مختلف دول العالم تناولت معظم المواضيع التي تـم تحديدها، واشتملت على ورقتين أُعدتا خصيصاً للمؤتمر وعشرة أوراق تم اختيارها للتقديم. هذا وقد نظّم المؤتمر في شكل جلسـات عامـة وأخرى متزامنة، حيث صنّفت الأوراق التي تم اختيارها للتقديم حسب الموضوع إلى تلك التي تتناول جوانب إقتصـادية كلية وأخرى تتناول جوانب هيكلية. في ما تبقى من هذا العرض، سنستعرض أوراق المؤتمر حسب هذا التصنيف، حيـث سـنفرد القسـم الثاني لاستعراض محتوى الورقتين المتميزتين ، بينما يتناول القسم الثالث محور قضايا الاقتصاد الكلي ويتناول القسم الرابع محور القضايا الهيكلية. وفي القسم الخامس نتقدم ببعض الملاحظات الختامية.

الأوراق المتميزة

قدمت ورقتان تحت هذا المحور، نلخص في ما يلي أهم ما جاء فيهما:

فـي ورقـته الضـافية تحت عنوان : " **نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمـة** " **قـدم إبراهيم العيسوي** أهم ملامح نموذج التنمية المستقلة كبديل لنموذج الليبرالية الجديدة كما يمثله وفاق واشنطن، وناقش إمكانية تطبيقه في زمن العولمة. وفي سبيل ذلك تناولت الورقة التعارض بين العولمة ونموذج الليبرالية الجديدة من جهة وبيـن متطلـبات التنمـية الشاملة والمطردة في البلدان النامية من جهة أخرى، وذلك من خلال تناول قضايا تحرير التجارة، والسوق الحرة والحكومة الصغيرة، والاستثمار الأجنبي المباشر ودور الشركات متعددة الجنسيات، والتبعية. وأوضحت الورقة أن الـنموذج الـبديل يقـوم علـى خمس ركائز هي زيادة معدل الادخار المحلي، ودور حاكم للدولة، والمشاركة الديمقراطية والـتوزيع العادل للثروة والدخل، وانضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج، والتعاون في ما بين دول الجنوب . واعترفت الورقة بأن هناك صعوبات تواجه بناء اقتصاد غير تابع في الظروف الدولية المعاصرة إلا أن ذلك لا يعني استحالة تحقيق مثل هـذا البناء، خصوصاً في حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير. وأوردت الورقة ستة شروط لضمان نجاح تطبيق النموذج الـبديل، وأشـارت إلى أن فرص هذا النجاح سوف تتحسن كثيراً فيما لو نجح المجتمع الدولي في إخضاع العولمة للسيطرة أو الحركة.

و تناولـت الورقـة التـي أعدهـا **مهدي شفاء الدين تحت عنوان : " ملاءمة السياسة الصناعية في القرن الحادي والعشـرين** " قضـية مـا إذا كانت السياسة الصناعية ملائمة لإحداث التنمية في القرن الحادي والعشرين. وفرقت الورقة بين السياسـات الـتجارية، التي تطال كل قطاعات الاقتصاد وتنحصر في مجال تدفق السلع والخدمات، والسياسات الصناعية التي تعـنى بكل السياسات، بما فيها السياسات التجارية، المتعلقة بتنمية قطاع الصناعة. هذا واستعرضت الورقة مختلف المقاربات لصـياغة السياسات الصناعية، وبينت التناقضات والمعايير المزدوجة في قوانين منظمة التجارة العالمية والجات، بالإضافة إلى قصور النظرية الكامنة خلف أطروحة تحرير التجارة. كما استعرضت الورقة تقييم البنك الدولي للأداء الاقتصادي لإقليم الشرق الأوسـط وشـمال أفريقـيا، بالإضافة إلى التجارب التاريخية للدول النامية. هذا وقد قامت الورقة باقتراح إطار عام لصياغة سياسـات تجارية وصناعية ملائمة لإحداث التنمية دون أن يكون المقترح وصفة تصلح لكل زمان ومكان. وتتمثل أهم محاور الإطار العام في أن تكون السياسات الصناعية هادفة لإحداث التنمية وأن تأخذ في الاعتبار حقائق السوق الدولية، وأن تستوعب الأدوار النسـبية والمتغيرة للسوق والوحدات الإنتاجية والحكومة في تنسيق النشاطات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تكـون السياسـات الصناعية انتقائية وقابلة للتنبؤ بها، وأن تولي إهتماماً للدور المكمل للعوامل غير السعرية في تنمية القطاع الزراعي. من جانب آخر، أشارت الورقة إلى أنه ينبغي أن تهدف السياسات التجارية، كأحد مكونات السياسات الصناعية، إلى

الارتقـاء بالإنتاجـية عوضـاً عـن الاعتماد على التخفيض المتعاقب لسعر صرف العملة الوطنية، وأن ترمي إلى الاستخدام الانتقائي للاستثمار الأجنبي المباشر وإلى الإدارة الفاعلة لتدفقات رأس المال.

محور قضايا الاقتصاد الكلي

قدمت تحت هذا المحور أربع أوراق علمية، في ما يلي تلخيص لأهم ما جاء فيها:

ركـزت الورقة الأولى التي أعدها **عماد موسى** تحت عنوان " **الادخار المحلي وتمويل التنمية الاقتصادية العربية** " علـى مضمون معامل الارتباط المرتفع بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي لتمويل التنمية، حيث لاحظت أن ذلك يعني أن رأس المـال يتصف بعدم الحراك، مما يعني صعوبة تمويل التنمية باللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية. قامت الورقة باختبار أطروحة الارتباط بين الادخار والاستثمار لعينة من إحدى عشر دولة عربية توفرت لها سلاسل زمنية مما مكّن من التغلب على مشكلتين واجهتهما الدراسات السابقة، وهما مشكلة استخدام المتوسطات ومشكلة المتغيرات التي لم تُدخل في التحليل. أوضحت النتائج أن الارتباط القوي بين الادخار والاستثمار ربما كان بسبب المتغيرات التي لم تدخل في التحليل. وتخلص الورقة إلى أن الدول العربية ربما لم تكن عرضة لقيد الادخار المحلي إلا أن **مقدرتها على جذب رأس المال الأجنبي هي مشكلة أخرى.**

كمـا تناولـت الورقـة الثانية في هذا المحور التي أعدها **إبراهيم منصوري** تحت عنوان " **سرعة التكيف وتتابع السياسات ونتائج التثبيت الاقتصادي والكلي والإصلاحات الهيكلية في المغرب : تحليل اقتصادي سياسي** " قضية سرعة وتتابع الإصـلاحات الاقتصـادية فـي المغرب من وجهة نظر الأطروحة القائلة بأن مثل هذه الإصلاحات لا بد من تناولها في إطار السياق السياسي والمؤسساتي الذي تطبق فيه. وقدمت الورقة نتائج تطبيقية لحالة المغرب بما في ذلك قياس سرعة الإصلاحات فـي مجال التثبيت الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية كل على حدة، وكذلك حول تجربة تتابع الإصلاحات، بما في ذلك الإجابة علـى السـؤال: لماذا ينبغي تطبيق إجراءات التثبيت الكلي في وقت مبكر؟ بالإضافة إلى اقتراح بضرورة إيجاد جيل جديد من الإصلاحات يركز على الإصلاحات السياسية والمؤسسية.

كمـا استكشـفت الورقـة الثالـثة التي أعدها **رودواف ديزيوردز وفينسينت فيكارد** تحت عنوان " **الحلقة المتشابكة للاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقات السياسية الدولية** " ما إذا كانت العلاقات الدبلوماسية بين دولة نامية ودول العالم الأخرى تؤثـر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تحصل عليه الدولية المعنية. ولهذا الغرض تم تطوير مؤشر لنوعية العلاقات الدبلوماسـية إسـتخدم فـي نمـوذج للاقتصاد القياسي بعد الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التأثير المتبادل بين المؤشر وبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة تبادلية بين العلاقات الدبلوماسية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأن لنوعـية العلاقات الدبلوماسية، وكذلك وجود نزاع مسلح في الدول المضيفة، تأثير قوى على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك، فقد وجد أن توقيع معاهدات إستثمار ثنائية يمثل قناة مهمة تفرض من خلالها العلاقات الدبلوماسية وقعاً على الاستثمار الأجنبي المباشر.

واستكشـفت الورقـة الرابعة التي أعدها **غسان أوميت** تحت عنوان " **هل يتجاوب القطاع الخاص مع النوايا الطيبة للسياسـة المالية للحكومة؟ حالة القطاع المصرفي الأردني** 1995 – 2003 " إمكانية تجاوب القطاع الخاص مع النوايا الحسنة للسياسـة المالية، وذلك من خلال حالة القطاع المصرفي الأردني في تجاوبه مع خفض معدل ضريبة أرباح الشركات من 55 فـي المائة إلى 35 في المائة في عام 1996، وهو إجراء أُتخذ ضمن برامج الإصلاحات الاقتصادية التي عكف عليها الأردن. إسـتخدمت الورقـة مؤشر الهامش بين أسعار الفائدة للقروض والودائع، باعتباره مؤشراً على كفاءة عملية الوساطة التمويلية وباعتـبار أن انخفاضـه سـيؤدي إلـى زيادة الادخار وتشجيع الاستثمار. وباستخدام معلومات على مستوى البنوك الأردنية، أوضـحت نتائج الورقة أن خفض معدل الضريبة لم يؤد إلى خفض الهامش في أسعار الفائدة وإنما إلى ارتفاعه بطريقة معنوية إحصائياً. وهذه النتائج تلقي بشكوك كثيفة حول التوصية القائلة بأن على الحكومات تهيئة البيئة الاقتصادية المحفزة لعمل القطاع الخاص ليستثمر ومن ثم يساهم في عملية النمو الاقتصادي.

محور القضايا الهيكلية

قدمت تحت هذا المحور ست أوراق في ما يلي تلخيص لأهم ما جاء فيها:

قدمـت الورقـة الأولى في هذا المحور التي أعدها **سيد أحسن وميلانيا نيكا وجيديب أوبروي** تحت عنوان " **العولمة والفقـر فـي جـنوب آسـيا: مـنظور مؤسسي** " تحليلاً إستكشافياً لاحتمالات كيفية تأثير العولمة على الفقر في جنوب آسيا: بـنغلاديش، والهـند، وباكسـتان. عرفت الورقة العولمة بطريقة أكثر عمقاً تُعنى بالتقارب في التركيبة المؤسسية على مستوى العالم، ولكنها أيضاً استخدمت المؤشرات التقليدية للعولمة، بمعنى الانخراط في الاقتصاد، كمؤشرات الانفتاح التجاري والتدفق طويـل المـدى لـرؤوس الأموال. وفي ما يتعلق بمؤشرات الفقر قامت الورقة بتعريف مؤشر نسبي لفقر الدخل بالإضافة إلى مؤشـرات فرعية للحرمان من الصحة والتعليم. وقد أوضحت النتائج أن العولمة، بمعنى التقارب في التركيبة المؤسسية، تؤدي إلـى الإقلال من الفقر بطريقة معنوية إحصائياً، وذلك بعد التحكم في أثر النمو الاقتصادي على مستوى العالم، إلا أنها لا تؤثر على الفقر في دول جنوب شرق آسيا، سواء عرف الفقر على الدخل أو الحرمان من الصحة والتعليم.

تناولـت الورقة الثانية التي أعدتها **فيلان نيرمالا** دراسة حالة تحت عنوان " **دور مجموعات مساعدة النفس في توليد الدخـل والإقلال من الفقر في ريف الهند: دراسة حالة** " دور مجموعات مساعدة النفس في ريف الهند فيما يتعلق بنمو الدخل والإقـلال مـن الفقر. إستندت دراسة الحالة على مسح جرى عام 2003 على عينة عشوائية من 300 إمرأه استفدن من برنامج للائـتمان بالغ الصغر المعتمد على مجموعات مساعدة النفس. وكما هي العادة في استخدام مثل هذه المعلومات الأولية، فقد تم تحلـيل الاسـتجابات عـن طريق عدد من المؤشرات الإحصائية وكذلك نماذج الانحدار. أوضحت النتائج على المستوى العام للتحليل أن برنامج مجموعة مساعدة النفس قد كان له تأثير إيجابي على كل من الكفاءة الإنتاجية، والتشغيل، ومعدل نمو الدخل، والتخفـيف من الفقر في أوساط النساء في الريف الهندي. كما أوضحت نتائج تحليل الانحدار أن معدل نمو دخل النساء قد تأثر إيجابـياً بكل من طول التجربة، وتوفر الائتمان، وعدد أيام السنة التي تعمل بها المرأة في وظيفة مدرة للدخل، وتوفر التسهيلات التسويقية بطريقة منتظمة. وأوضح التحليل أن درجة عدم عدالة توزيع الدخل في ما بعد بداية البرنامج قد انخفضت عما كانت علـيه قـبل بداية البرنامج، إلا أن الانخفاض لم يكن بطريقة ملحوظة. هذا وقد أوصت الدراسة بالاستثمار في تطوير مهارات مبادرات النساء وبتوفير التسهيلات التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي لنساء الريف.

إهتمـت الورقة الثالثة في هذا المحور، التي أعدها **جورج بوزاغلو وألفارو كالزاديلا** تحت عنوان " **التغيرات الهيكلية والفقر: تحليل ديناميكي لمسارات بوليفيا خلال الألفية**" باستراتيجية الإقلال من الفقر الرامية إلى تحقيق هدف الإقلال من الفقر إلى نصف مستواه في بوليفيا بحلول عام 2015. وقد لاحظت الورقة أن الهيكل الإنتاجي للاقتصاد يلعب دوراً محورياً في عملية الإقلال من الفقر. واستخدمت الورقة منهجية تحليل المدخلات – المخرجات الديناميكية لتمثيل تأثير مختلف الاستراتيجيات على الـنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، حيث أوضحت النتائج أن الاستراتيجية البوليفية سوف لن تتمكن من تحقيق الهدف المنشود. وأوضـح اسـتخدام النموذج بعد تبني هدف الإقلال من الفقر كدالة هدف واستكشاف مسارات الإنتاج التي تحقق هذا الهدف أن النمو وهيكل الإنتاج ليسا كافيين للإقلال من الفقر إلى نصف مستواه الحالي بحلول عام 2015 وأن هناك حاجة لدعمهما بسياسة لتوزيع الدخول.

إستعرضـت الورقـة الرابعة التي أعدها **محمد إسلام دور** تحت عنوان " **والاستثمار الأجنبي المباشر والتصنيع في مالـيزيا: درس لدول الشرق الأوسط** " الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التحول الهيكلي في ماليزيا من خلال دعمه لعملية التصنيع. ولاحظ المؤلف أنه خلال حقبة ما قبل الاستقلال عام 1957 تدفق الاستثمار الأجنبي صوب القطاع الأولي بما في ذلك زراعـة المطاط واستخراج الصفيح وقطاع الخدمات كوكالات الاستيراد والتصدير، ومجالات التخزين وقطاع المصارف. أما فـي حقبة ما بعد الاستقلال، فقد توجه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو قطاع الصناعة التحويلية في صناعات إحلال الواردات كما في الصناعات الموجهة نحو التصدير. هذا وقد اعتمد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسة الصناعية التي طورتها مالـيزيا، التي اشتملت على خطة طويلة المدى لتطوير قطاع الصناعة التحويلية، وتطوير الأطر المؤسسية لتنمية هذا القطاع، وتوفـير حوافز مغرية للاستثمار، وتأسيس مجالس لرجال الأعمال من الشركاء الرئيسيين في التجارة، بالإضافة إلى سياسات داعمـة للاستثمار وتشجيع التبادل التجاري الدولي. تخلص الورقة إلى نتيجة مفادها أنه على الرغم من ضغوط العولمة، وحدة التنافس في مجال استدراج الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدني مرحلة تنمية الصناعة التحويلية في الدول العربية، وتدني نصيب

هذه الدول في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن تجربة ماليزيا في إحداث التنمية من خلال استغلالها للاستثمار الأجنبي المباشر تنطوي على أفكار يمكن الاستفادة منها في الدول العربية.

تناولـت الورقة الخامسة في هذا المحور التي أعدها **ماركوس ماركتانر وجوانا نصر** تحت عنوان " **لعنة الموارد في الشـرق الأوسـط** " تحليل القنوات المباشرة، وغير المباشرة، لتأثير لعنة الموارد باستخدام منهجية تحليل المسارات. ولاحظت الورقـة أن لعـنة الـنفط عادةً ما تفاقم من حالة عدم المساواة في توزيع الدخول، وتعطل التنمية الصناعية، وتقلل من التكوين الرأسمالي، وتبطئ عملية الانتقال الديموغرافي، وتحابي الأنظمة السياسية القمعية. وقد وفرت الورقة شواهد تطبيقية على وجود مـثل هـذه الآثـار للدول التي تعتمد على ريع إستخراج الموارد الطبيعية في الأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية. كذلك أوضحت النتائج أن هذه الآثار تنداح لتشمل الدول غير المعتمدة على الموارد الطبيعية وأن أهم قنوات هذا الانديا ح تتمثل في أنظمة الحكم القمعية.

قامـت الورقـة السادسـة التي أعدت من قبل **إبراهيم البدوي وجون راندا** تحت عنوان " **تقييم الوضع التنموي للـتجارب التـي طبقـت أطراً شبيهة بالإطار الشامل للتنمية** " باستخدام مؤشرات كمية توفرت لعدد من الدول لتقييم التجارب التـنموية التـي تشابه في أساسياتها ما دعت إليه مبادرة الإطار الشامل للتنمية، وهي مبادرة كان قد دعا إليها جيمس ولفنسون الرئـيس السـابق للبنك الدولي. وقد أوضحت الورقة أن الإطار الشامل للتنمية يعتمد على أربعة مبادئ أساسية هي تبني إطار شـامل وطويـل المدى لإحداث التنمية، وتطوير برامج وسياسات التنمية بواسطة كل دولة، وقيادة كل دولة لعملية التعاون بين مختلف الأطراف المعنية، وتقييم الأداء التنموي من خلال الاحتكام إلى النتائج المتحققة على أرض الواقع. توصلت الورقة إلى ثلاث نتائج أساسية هي: أولاً، أن الاستراتيجيات التنموية الشبيهة بالإطار الشامل للتنمية التي اتبعت قد اعتمدت على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للدول المعنية وعلى الظروف الابتدائية لتلك الدول. وثانياً، أن الحفاظ على الأداء التنموي المترتب على مـثل هذه الاستراتيجيات يمثل تحدياً كبيراً في الدول التي تعاني من الشقاق المجتمعي والأنظمة السياسية الإقصائية، خصوصاً إذا ما كانت إقتصاديات مثل هذه الدول عرضة للصدمات الخارجية. وثالثا، تتميز التنمية المرتكزة على إطار شامل بأداء أجود في معظم المجالات، بما في ذلك كفاءة إستغلال الموارد التي يتيحها العون الأجنبي.

ملاحظات ختامية

بالإضـافة إلى الأوراق التي قُدمت في المؤتمر، فقد وفّر المعهد ورقة خلفية حول "إعادة اكتشاف سياسة التنمية " قام معد هذا العرض بإعدادها و لم يتم تقديمها كسباً للوقت .

تتمثل الفكرة الرئيسية لهذه الورقة في أنه إذا ما أتفق على أن الهدف المحوري للتنمية هو الإقلال من الفقر، كما عبر عنه المجتمع الدولي في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، فإن سياسات توافق واشنطن لا تمثل سياسات تنموية يعتد بها، إذ أنها لا تسـاعد فـي تحقيق الهدف المحوري. وأوضحت الورقة أن هناك حاجة إلى سياسات توزيعية وأخرى داعمة للنمو الاقتصادي كتلك التي قال بها إقتصاديو التنمية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي.

هـذا وقد لاحظ عدد من المشتركين الذين اطلعوا على أوراق المؤتمر، من موقع المعهد في الشبكة الدولية للمعلومات تكاملاً، ملحوظاً بين محتويات الأوراق التي قدمها كل من إبراهيم العيسوي، ومهدي شفاء الدين، و إبراهيم البدوي وجون راندا والورقـة الخلفية. ويتجلى مثل هذا التكامل بملاحظة أن منهجية الورقة حول الإطار الشامل للتنمية يمكن استخدامها لاستكشاف مضامين النموذج البديل للتنمية المستقلة المعتمدة على الذات، من جهة، وأن الورقة الخلفية قد تضمنت إشارة صريحة لاستخدام السياسة الصناعية كمحفز للنمو الاقتصادي من جهة أخرى.